

الضرورة لا تمنع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه
 على الفعل الياء **والفأفسس المصنف** وهو في اللغة ليس بقول
 مقرب للثبوت على فريما اجعلت ذرها له لا غير وفي الاصطلاح
 تخصيص شيء بشيء بطريق مهور وهو حقيقي **وخصي** ان تخصيص
 الشيء بالشيء اما ان يكون بحقيقة وتضمن امران لا يتجاوز
 اليه غير اصلا وهو حقيقي ويجوز ايضا في النسبة التي هي ان لا
 يتجاوز ذواته وهو حقيقي بل اضافي لان تخصيص المالك ليس على
 الاطلاق بل بالاضافة اليه غير كقولك ما زيد لا فاعلم جميعي انه
 لا يجوز ان يتناول في العمود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة
 اخرى اصلا وانتسابه اليه الحقيقي والاضافي في هذا المعنى لان
 كون التخصص مطلقا من قبيل الإضافات ولما لم يصح صاحب المتنازع
 بتسميه اليه الحقيقي وغير الحقيقي لانه جرد واه نوع المصنف اهل
 ذلك الحقيقي وليس كذلك لانه قال معنى المصنف اجمع اليه تخصيصا
حاصل الموصوف بوصف دون ثانيا او بوصف مكانا على تخصيص الموصوف
 بوصف دون ثانيا او بوصف مكانا اخر وهذا التفسير شامل
 للحقيقي وغيره لانه لما بقوله ثانيا واخر ما يصدق عليه ثانيا
 او اخر مما من ان يكون واحدا او اكثر الى الابد لانه لو اريد
 الواحد لخرج عنه كثير من شدة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد لا
 كاتبين اعتقد انه كاتب وشاعر وغيره وكقولك شاعر الايد
 لمن اعتقد ان زيدا وكبر ايضا لهذا الشعر اقلنا بل فهذا منشا
 نوع اختصاص التفسير غير الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة في ثانيا

هذا

هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا كثيرا لوقوع واعتراضه ونهته
 الكذب وكلامه لا يخفى عن شارة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر
 لا غير ليس غير وليس الاشارة الى ما اصعب على الايد وما صعب زيد الاثر
 واذا تأملت وجدت مشيرا الى التفسير ايضا حيث قال حتى دخلت
 النقي على الوصف المسلم بؤنة وقلت ما شاعر بؤنة النقي يحكم
 العقل اليه بؤنة للمدعي له ان عاتقا كقولك في الدين اشركه او في
 قبيلة كذا شعرا وان خاصا كقولك زيد وعمر شاعران يتناول
 النقي بؤنة كذا حتى قلت للمدعي لا زيد انما لا قصص **وكلها**
 اي من الحقيقي وغير الحقيقي **وكان** **الموصوف** على الصفة وقصر الصفة
 على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يتبع ان
 به تيسر في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس غير تلك
 الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصله لموصوف اخر وفي
 الثاني يتبع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست
 الا لان ذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون
 لان ذلك الموصوف صفا **آخر والمادة** الصفة المنعوتة التي هي معنى
 قائم بالغير **لا الفتحة** المحرمة التي هي هوتا مع بدل على ذات ومعنى
 فيها غير المشمول وبها عموم من وجه لتصادقها على العلم في قولنا
 اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المنعوتة لهذا الرجل وكذا
 بين الفتحة والصفة المنعوتة التي تفسر وهما با دل على ان الفتحة
 معني هو المقصود عموم من وجه لتصادقها في فعل المرء وقد
 بد ولفظ قولنا المالك المكرم وبالمعنى قولنا جاء هذا الرجل

بديون الفتحة على العلم
 قولنا العلم حسن وكرمه
 بدو وطاع الرجل في قولنا
 من ربه